

حملة لعدم سداد الفواتير ردًا على القرارات التشفية الأخيرة

القطاع الأوسط مدينة الرياض خريص		إدارة كهرباء مكتب خدمات		شركة الكهرباء Saudi Electricity Company	
رقم الفاتورة XXXXXXXXXXXX	رقم الحساب XXXXXXXXXXXX	المشارك أحمد نواف العبدالله	العنوان	رقم الفاتورة XXXXXXXXXXXX	رقم الحساب XXXXXXXXXXXX
تاريخ الفاتورة ٢٠١٨/٠٥/٢٨	تاريخ التوزيع ٢٠١٨/٠٥/٢٨	رقم المشترك XXXXXXXXXXXX	رقم العداد XXXXXXXXXXXX	تاريخ الفاتورة ٢٠١٨/٠٥/٢٨	رقم الفاتورة XXXXXXXXXXXX
تاريخ فصل الكهرباء	رقم المشترك XXXXXXXXXXXX	رقم العداد XXXXXXXXXXXX	سعة القطع ١٦٠	رقم المشترك XXXXXXXXXXXX	رقم العداد XXXXXXXXXXXX
قيمة الاستهلاك ١٥٠٠	خدمة العداد ٠٠٠٠	سعة القطع ١٦٠	القراءة الحالية ٦٤٣٤٨	رقم المشترك XXXXXXXXXXXX	رقم العداد XXXXXXXXXXXX
إستحقاق الفترة ٠٠٠٠	رصيد سابق ٠٠٠٠	القراءة السابقة ٥٨٣٤٨	معامل التسرب ١,٠٠٠	رقم المشترك XXXXXXXXXXXX	رقم العداد XXXXXXXXXXXX
عدد الأيام ٣٠	رصيد الآن ٠٠٠٠	مكسبة الاستهلاك ٦٠٠٠	إجمالي الاستهلاك ٦٠٠٠	رقم المشترك XXXXXXXXXXXX	رقم العداد XXXXXXXXXXXX
رصيد المطلوب ٠٠٠٠	المبلغ المطلوب ١١٤٠٠	رقم المنطقة R٤٠٠٥٨		رقم المشترك XXXXXXXXXXXX	رقم العداد XXXXXXXXXXXX
رقم الفاتورة ٢٠١٨/٠٥/٢٨	رقم الحساب XXXXXXXXXXXX	رقم الفاتورة ٢٠١٨/٠٥/٢٨	رقم الحساب XXXXXXXXXXXX	رقم الفاتورة ٢٠١٨/٠٥/٢٨	رقم الحساب XXXXXXXXXXXX
رقم الفاتورة XXXXXXXXXXXX	رقم الحساب XXXXXXXXXXXX	رقم الفاتورة XXXXXXXXXXXX	رقم الحساب XXXXXXXXXXXX	رقم الفاتورة XXXXXXXXXXXX	رقم الحساب XXXXXXXXXXXX
السادة بلك أرجو حسم قيمة هذه الفاتورة من حسابي لديكم رقم التوقيع		شركة الكهرباء Saudi Electricity Company		شركة الكهرباء Saudi Electricity Company	

دشن الناشط المعارض، ماجد الأسمرى، حملة دعا فيها المواطنين لعدم دفع فواتير الخدمات، وذلك ردًا على القرارات التشفية الأخيرة التي اتخذتها حكومة ال سعود.

وأكد "الأسمرى" أن الحملة جاءت كرد منطقي سلمي للاستيلاء على أموال المساكين، وكان آخرها فرض 15% ضريبة القيمة المضافة ابتداءً من يوم الاثنين 1 يونيو 2020، على حد قوله.

وكانت حكومة ال سعود قد أعلنت إلغاء بدل الغلاء، وزيادة قيمة الضريبة المضافة على السلع، كإجراءات اقتصادية ضرورية لمواجهة آثار جائحة كورونا على الاقتصاد بالمملكة، بحسب زعمها.

كما قامت وزارة الإسكان بإلغاء القروض التي كانت تقرضها للمواطنين المدنيين والعسكريين لتسهيل امتلاكهم عقارات، في إطار تقليص النفقات.